

Distr.: General  
14 June 2022  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 13 حزيران/يونيه 2022 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب إلي مجلس الأمن في قراره 2586 (2021) أن أقدم استعراضاً لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (البعثة) قبل حلول موعد انتهاء ولايتها في 15 تموز/يوليه 2022 بشهر واحد على الأقل. وتدعم البعثة، التي أنشئت عملاً بالفقرة 1 من القرار 2452 (2019)، تنفيذ الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق).

ومنذ استعراضي السابق، المقدم في 4 حزيران/يونيه 2021 (S/2021/528)، كثفت البعثة استراتيجيتها للمشاركة السياسية من أجل تشجيع طرفي الاتفاق على العودة إلى لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة بعد أن علقت حكومة اليمن في 12 آذار/مارس 2020 مشاركتها في اللجنة، ولم تستأنفها بعد. وواصلت البعثة جهودها لدعم تنفيذ وقف إطلاق النار، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق رصدها والنهوض بالإجراءات المتعلقة بالألغام على أرض الواقع. وعقب الانسحاب الانفرادي للقوات المشتركة لحكومة اليمن من الحديدة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 والتحول الكبير في خط المواجهة إلى المديرية الجنوبية لمحافظة الحديدة، يظل تحقيق تلك الأهداف أمراً لا غنى عنه للحفاظ على استقرار الحديدة، وبشكل حيوي للغاية، الحفاظ على عمل موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.

ومنذ الانسحاب، استجابت البعثة بسرعة وأعدت مواءمة نهجها وأولوياتها وحضورها استجابة للبيئة التشغيلية المتغيرة، بغية تحقيق ما يلي: (أ) القيام تدريجياً بتكثيف رصدها للموانئ ووقف إطلاق النار على نطاق المحافظة؛ (ب) استعادة قنوات الاتصال والتنسيق بين الطرفين؛ (ج) إعادة إنشاء سبل لتخفيف حدة التوترات؛ (د) إعطاء الأولوية لنقاط التدخل المناسبة لبناء الثقة والإجراءات المتعلقة بالألغام، مع العمل مع الطرفين على معايرة تنفيذ الاتفاق في هذا السياق المتغير.

ونتيجةً لهذا التحول الكبير في المشهد العسكري، الذي ضخته التطورات الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الهدنة التي استمرت شهرين على نطاق البلد والتي بدأت في 2 نيسان/أبريل 2022 ثم مُدّدت في 2 حزيران/يونيه لمدة شهرين إضافيين، إلى جانب التغيير في قيادة حكومة اليمن في 7 نيسان/أبريل 2022، سجلت البعثة انخفاضاً ملحوظاً في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار والعمليات الهجومية في جميع أنحاء المحافظة، مع تحقق حالة من الاستقرار بوجه عام في مدينة الحديدة. وأتاحت تلك التطورات زيادة في حركة المدنيين وتحولاً ملحوظاً بعيداً عن التركيز العسكري الرئيسي من قبل السلطات المحلية على أرض الواقع.



ونتيجةً لذلك، انفتح المجال أمام البعثة للعمل مع الطرفين على دعم تدابير بناء الثقة على جانبي خط المواجهة وتولي دور قيادي في تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام مع الأطراف المعنية، بما في ذلك عن طريق توفير الدراية التقنية لمعالجة التلوث الكبير بالمتفجرات من مخلفات الحرب في الحديدة. وكان من الفوائد الأخرى زيادة حرية التنقل، التي أتاحت للبعثة وضع خطة موسعة للدوريات وإمكانية أكبر للوصول إلى مناطق في مدينة الحديدة كانت السلطات المحلية قد منعتها سابقاً من دخولها.

### الديناميات العسكرية والسياسية

في الفترة من 3 حزيران/يونيه إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وقعت أعمال عنائية نشطة في 6 من مديريات الحديدة الـ 26، بما في ذلك الضواحي الشرقية والجنوبية لمدينة الحديدة. غير أن المدينة شهدت بعض الاستقرار خلال تلك الفترة مقارنة بالأشهر السابقة، مع انخفاض مستوى الأعمال العدائية وتواترها. وتركز النزاع في المديريات الجنوبية لمحافظة الحديدة، حيث ظل القتال دائراً، ولا سيما في النقاط الضعيفة على الطريق السريع في الساحل الغربي.

وخلال تلك الفترة، هيمن على الديناميات السياسية قانئ المقاومة الوطنية والذي عين مؤخراً نائباً لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، العميد طارق صالح. وأعيدت هيكلة القوات في الساحل الغربي، بإدماج عناصر من القوات المشتركة لحكومة اليمن، فضلاً عن المئات من المقاتلين التهاميين، تحت قيادة طارق صالح. وأفادت تقارير بأنه قد وقعت منازعات داخلية في صفوف القوات المشتركة أثناء عملية الإدماج، تسببت في وقوع حوادث اضطرابات مدنية واشتباكات مسلحة في المديريات الجنوبية للمحافظة. وبالتوازي مع ذلك، اتخذ المكتب السياسي للمقاومة الوطنية خطوات لترسيخ نفسه ككيان جديد في الساحة السياسية في البلد.

وشهدت هذه الفترة أيضاً جهوداً بذلها الحوثيون (الذين يطلقون على أنفسهم أيضاً اسم "أنصار الله") لتعزيز عملياتهم العسكرية على جبهات أخرى خارج الحديدة، ولا سيما في مأرب وشبوة. وأدت تلك الجهود إلى تزايد شعور "مناهض لاتفاق ستوكهولم" لدى البعض في حكومة اليمن، حيث أصدرت بيانات من جانب واحد أكدوا فيها أن اتفاق الحديدة يحمي وضعاً راهناً في الغرب يتيح للحوثيين نشر المزيد من الأفراد والموارد على جبهات أخرى.

وفي الساعات الأولى من يوم 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، انسحبت القوات المشتركة لحكومة اليمن بصورة انفرادية من مواقعها في أجزاء كبيرة من محافظة الحديدة. وتم الانسحاب دون تنسيق مع الأمم المتحدة أو علمها مسبقاً به. وأعادت القوات المشتركة انتشارها في مواقع جديدة في جنوب المحافظة، وعززت بحسب التقارير جبهات في تعز وجنوب اليمن. وسيطرت قوات الحوثيين على الفور على معظم المناطق التي تم إخلاؤها، من مدينة الحديدة إلى مديرية التحيات في جنوب المحافظة. وأدت عملية الانتشار إلى تحول كبير في خط المواجهة، إلى المديريات الجنوبية في المحافظة، في إشارة إلى أن الأولويات العسكرية قد تغيرت.

وأثار الانسحاب الانفرادي ردود أفعال من بعض العناصر في القوات المشتركة، حيث أعرب عددٌ منها عن معارضته لهذه الخطوة، في حين ذكر وزير خارجية حكومة اليمن أن الحكومة لم تكن على علم بالعملية. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر تحالف دعم الشرعية في اليمن، الذي تقوده المملكة العربية السعودية، بياناً وصف فيه الانسحاب بأنه جزء من استراتيجية عسكرية لدعم جبهات أخرى. وفي الوقت

نفسه، أعاد الحوثيون إحكام سيطرتهم على الإدارة المحلية في المناطق التي تم إخلاؤها في محافظة الحديدة والتي أصبحوا الآن يحتلونها.

وفي أعقاب الانسحاب، شهدت المناطق المجاورة لخط المواجهة الجديد والمديريات الجنوبية مستويات مرتفعة من القتال، بما في ذلك زيادة كبيرة في النشاط الجوي، مع سعي الطرفين إلى تعزيز خطوطهما الأمامية الجديدة. وتراجعت الأعمال العدائية بشكل ملحوظ في الفترة التي أعقبت الانسحاب؛ وعلى الرغم من نشوء مناطق اضطراب جديدة، تركز النزاع في مديرتي حيس والتحتياء الجنوبيتين. ومنذ الانسحاب، تشهد مدينة الحديدة والموانئ انخفاضاً كبيراً في النزاع. إلا أنه وقعت حوادث ملحوظة في الربع الأول من عام 2022. فعلى سبيل المثال، زعمت جهات فاعلة إقليمية في عدة مناسبات أن الحوثيين استخدموا الموانئ لإطلاق أجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بالماء في البحر الأحمر. وأفيد بأنه رداً على ذلك، نُقِدت في 20 كانون الثاني/يناير و 26 آذار/مارس 24 ضربة جوية استهدفت مناطق داخل مدينة الحديدة وموانئها وحولها.

وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت انتهاكات وقف إطلاق النار تؤثر بشدة على السكان المحليين والمناطق السكنية، لا سيما خلال الفترة التي أعقبت الانسحاب وفي الأوقات التي تزايدت فيها حدة التصعيد في مدينة الحديدة. وبحسب التقديرات، قتل 106 مدنيين، من بينهم ما لا يقل عن 3 نساء و 32 طفلاً، وجرح 244 آخرين، من بينهم 24 امرأة و 47 طفلاً.

وأدى أيضاً التحول الشديد في الديناميات عقب الانسحاب إلى ظهور حاجة ملحة لإحراز تقدم في الإجراءات المتعلقة بالألغام في الحديدة. فقد حدثت زيادة كبيرة في الحوادث الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك القنابل العنقودية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بسبب تزايد دخول السكان إلى المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة العسكرية سابقاً. ومنذ انسحاب القوات المشتركة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وحتى نهاية يوم 30 أيار/مايو 2022، سجلت البعثة 69 حادثاً على نطاق المحافظة تسببت فيها تلك الأخطار، مما أسفر بحسب التقديرات عن مقتل 67 مدنياً، من بينهم امرأة واحدة و 15 طفلاً، وجرح 74 آخرين، من بينهم 5 نساء و 22 طفلاً. وتشكل الحوادث الناجمة عن الألغام أحد أهم المخاطر التي تهدد حماية المدنيين.

ورصدت البعثة عن كثب أثر الهدنة على نطاق البلد التي توسط فيها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن. ومنذ دخول تلك الهدنة حيز النفاذ في 2 نيسان/أبريل، حدث تحول ملحوظ في الحالة، حيث توقفت الهجمات الواسعة النطاق والعمليات الهجومية. وبحلول 8 حزيران/يونيه، كان ما مجموعه 18 سفينة محملة بالوقود قد دخلت ميناء الحديدة، أثناء الفترة السابقة للهدنة وبعد دخولها حيز النفاذ، على السواء، الأمر الذي شعر معه السكان في مدينة الحديدة والمناطق المحيطة بها بارتياح ملحوظ، حيث أصبح من السهل الحصول على الوقود في السوق العامة. وتواصل البعثة التنسيق الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن فيما يتعلق بالحالة الوطنية.

### لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها لتخفيف التوتر

من أجل تأمين استئناف لجنة تنسيق إعادة الانتشار بصورة متصلة، وهي أهم آلية لتنفيذ وتنسيق اتفاق الحديدة، واصلت البعثة التركيز على ما يلي: (أ) إعادة الطرفين إلى الحوار من خلال اجتماع مشترك مقترح وجها لوجه بوصفه الهدف الأكثر إلحاحاً؛ (ب) معالجة المسائل التي أثارها حكومة اليمن فيما يتعلق

بتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك لضمان أن تكون لدى البعثة القدرة على الوصول على قدم المساواة إلى الأراضي التي يسيطر عليها كلا الجانبين في الحديدة.

وخلال الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر 2021، استمرت الجهود المبذولة لتضييق الفجوة بين الطرفين وتعزيز تلك الأهداف من خلال عدة اتصالات أجريت على الصعيدين العسكري والسياسي على السواء. وعلى وجه التحديد، ركزت جهود التواصل مع كلا الجانبين على إحراز تقدم صوب التوصل إلى اتفاق بشأن ثلاث مسائل أساسية، هي: (أ) نقل مقر البعثة إلى مطار الحديدة، الذي يمكن لكلا الجانبين الوصول إليه على قدم المساواة؛ (ب) طلب معالجة شواغل حكومة اليمن بشأن مقتل ضابط الاتصال التابع لها على خط المواجهة في الحديدة عقب حادث إطلاق النار الذي وقع في 13 آذار/مارس 2020؛ (ج) مكان عقد الاجتماع المشترك المقترح (اقترحت مواقع في المنطقة وفي أوروبا).

وفيما يتعلق بالنقل المزمع لمقر البعثة، وهو موضوع تناولته في استعراضاتي السابق (S/2021/528)، قدمت البعثة إلى الطرفين خطة تشغيلية ومفهوماً منقحا للعمليات يطبق على مراحل لتنفيذ عملية النقل. وفي حين وافق الجانبان كلاهما من حيث المبدأ على ما يرد في تلك الوثائق، كانت هناك بعض مجالات الخلاف، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتسلسل الزمني للأحداث. وللأسف، عندما في المناقشة، حاولت البعثة عقد اجتماع مشترك، إلا أن جهودها لم تكلل بالنجاح.

وتوقف التقدم المحرز في هذا الصدد عقب انسحاب القوات المشتركة لحكومة اليمن، وتحولت الجهود إلى التواصل الفوري مع كلا الطرفين والمفاوضين الآخرين من أجل تكوين فهم شامل لمواقفهم الجديدة بعد الانسحاب ولأي آثار تترتب على اتفاق الحديدة. وفي حين عرضت مواقف متباينة، لا سيما من جانب عناصر القوات المشتركة، تمكنت البعثة من خلال تواصلها مع الرئيس المشارك للجنة تسسيق إعادة الانتشار من تأكيد أن الحكومة ما زالت ملتزمة باتفاق ستوكهولم. وبالمثل، كشفت الاتصالات مع الحوثيين عما يلي: (أ) وجود التزام راسخ باتفاق الحديدة وتنفيذه وبلجنة تسسيق إعادة الانتشار؛ (ب) التوقعات بأن تشارك البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بنقل كبير في دعم الجهود الإنسانية، ولا سيما الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ (ج) وجود التزام بزيادة التعاون وزيادة حرية تنقل البعثة.

وقام رئيس البعثة الجديد، الذي تولى مهام منصبه في 23 كانون الثاني/يناير 2022، بالبناء على هذه الجهود وركز على توسيع نطاق المشاورات مع الطرفين، والأطراف الفاعلة المؤثرة المحلية والإقليمية، والمجتمع الدولي، بهدف العمل على النهوض بالتدابير اللازمة لتعزيز تنفيذ الاتفاق. وتركزت تلك المشاورات على مقترحات لإعادة إنشاء قنوات اتصال، بدعم من أفرقة البعثة الموجودة مع كل طرف على أرض الواقع، تركز على توسيع نطاق المشاركة على المستوى المحلي بغية ضمان مراعاة الأولويات والشواغل المتصلة بالمجتمعات المحلية. وستستخدم هذه القنوات في تخفيف حدة التوترات والتعاون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ودعم تدابير بناء الثقة.

وبالتوازي مع ذلك، سعى رئيس البعثة إلى إحراز تقدم صوب التوصل إلى اتفاق بشأن اقتراح يتعلق بإنشاء وجود فوري للبعثة في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة جنوب خط المواجهة الجديد، لضمان إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى البعثة وضمان قدرتها على تقديم المساعدة المحايدة إلى كلا الطرفين من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة، ولإعادة مواءمة حضور البعثة. وعقب التغيير في قيادة حكومة اليمن وإنشاء مجلس القيادة الرئاسي في 7 نيسان/أبريل 2022، اجتمع رئيس البعثة وتجاوز مع أعضاء المجلس،

بمن فيهم نائب الرئيس العميد طارق صالح. ونتيجة لتلك الاتصالات، وضعت البعثة خطة ملموسة لتعزيز علاقتها مع حكومة اليمن، بما في ذلك من خلال إنشاء وجود دائم للبعثة في المخاء، التي تشكل مركز عمليات القوات المشتركة في الساحل الغربي.

### رصد وقف إطلاق النار والحفاظ على الطابع المدني للموانئ

واصلت البعثة رصد وقف إطلاق النار طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، بذلت جهوداً متواصلة لتوسيع نطاق وصولها، وتأمين الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع، والعمل بالتنسيق الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمن العام إلى اليمن على إشراك الأطراف على جميع المستويات من أجل تخفيف حدة القتال حيثما احتدم النزاع. ورغم أن حرية تنقل البعثة ظلت تخضع لقيود كبيرة، تُعزى بدرجة كبيرة إلى استمرار تعليق لجنة تنسيق إعادة الانتشار والقيود على الحركة التي فرضها الحوثيون، أحرزت البعثة بعض التقدم في هذا الشأن، حيث زادت إمكانية وصولها إلى الموانئ وعززت قدرتها على الوصول إلى أماكن داخل مدينة الحديدة والمديريات الجنوبية. وأدى ذلك التطور إلى تعزيز الرصد الذي تقوم به البعثة والمماما بالحالة في تلك المناطق، وكان بفضل وجودها المتزايد بمثابة تدبير من تدابير بناء الثقة.

وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، وعقب مفاوضات أجرتها البعثة مع حكومة اليمن وإبرام اتفاق معها، وبعد إخطار الحوثيين، أجرت البعثة تقييمات للطرق في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، على مساحة تمتد من حيس إلى الخوخة في جنوب المحافظة وعلى طول الطريق السريع في الساحل الغربي المؤدي إلى مديرية المنظر، جنوب مدينة الحديدة. وكانت تقييمات الطرق تلك هي المرة الأولى التي يتاح فيها للبعثة منذ إنشائها الوصول إلى مديريات جنوب مدينة الحديدة. وكان الغرض من التقييمات هو تعزيز إلمام البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بالحالة وقدرتهما على التنقل ومحيط عملهما في المناطق التي كان يصعب الوصول إليها. وقامت بعثات تقييم الطرق بزيارة مناطق الاضطراب الحرجة وأتاحت للبعثة الحصول بشكل مباشر على لمحة عامة لخط المواجهة السابق، بما في ذلك المواقع العسكرية، وتسجيل التغيرات التي حدثت مقارنة بما كان الطرفان قد أفادا به في عام 2019.

ومنذ انسحاب القوات المشتركة، قامت البعثة بزيارة أجزاء كبيرة من خط المواجهة السابق، وأوفدت ثلاث بعثات تقييم إلى المديريات الواقعة جنوب مدينة الحديدة، بما في ذلك في مناطق الدريهمي وجاح والتحتياء. وأتاحت تلك الزيارات للبعثة تقييم إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب على الطرق الرئيسية، واستئناف حركة المرور نتيجة لفتح الطريق الرئيسي المؤدي إلى صنعاء، وأوضاع الطرق، والحالة الإنسانية.

ولمعالجة السياق المتغير في الحديدة، وضعت البعثة خطة موسعة للدوريات تهدف إلى تأمين إمكانية وصولها يوميا إلى الموانئ في جميع منشآت الموانئ وإلى المناطق المتضررة من النزاع في المديريات الواقعة جنوب الحديدة. وبعد مفاوضات موسعة، وافق الحوثيون على تسهيل تنفيذ هذه الخطة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، مع إعطاء الأولوية لزيادة إمكانية الوصول إلى الموانئ. وظل تسيير الدوريات في الموانئ ودعم الطرفين في الحفاظ على الطابع المدني للموانئ أولوية أساسية للبعثة، ولا سيما بعد التصعيدات التي حدثت في وقت سابق من عام 2022 والادعاءات بأن الموانئ يجري استخدامها لأغراض عسكرية. ودعما لعمليات مسح الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، أجرت البعثة دوريات منتظمة في المواقع الملوثة في مدينة الحديدة التي تشكل خطرا كبيرا على السكان المحليين. إضافة إلى ذلك،

سعت البعثة باستمرار إلى تأمين إمكانية الوصول إلى المواقع التي وقعت فيها حوادث كبيرة تتعلق بوقف إطلاق النار، وذلك بهدف التحقق من الأثر على أرض الواقع وتقييمه.

وسيؤدي إنشاء وجود دائم للبعثة في المخاء إلى تمكينها بدرجة أكبر من الوصول إلى مناطق النزاع من الجنوب.

### التنسيق مع الأطراف المعنية باتفاق ستوكهولم

واصلت البعثة التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركاء آخرين من أجل تقديم كل ما يمكن من مساعدة وضمان وجود فهم موحد دعماً لاتفاق الحديدة. وفي إطار ذلك الجهد، اضطلعت البعثة بأنشطة دعوة لدعم مرور جهات تقديم المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحتاجة ودعمت حل المسائل التي تؤثر على السكان المحليين. وتمكنت البعثة، بالعمل من خلال منتدى قائم لتبادل المعلومات بانتظام مع فريق الأمم المتحدة القطري، من تزويد الفريق القطري بانتظام بإحاطات في إطار الإلزام بالحالة عن حالة الديناميات المتغيرة على أرض الواقع، ولا سيما التطورات التي وقعت مباشرة بعد انسحاب القوات المشتركة. وتعزيزاً لاتفاق الحديدة، وفرت البعثة الدعم، بالتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتطوير مشاريع ذات صلة بالبنى التحتية تهدف إلى تقديم ثمار السلام للمجتمعات الريفية على كلا جانبي خط المواجهة. إلا أن تنفيذ تلك المشاريع توقف بسبب التحولات في السيطرة على الأراضي بعد انسحاب القوات المشتركة.

وتولت البعثة، من خلال مستشارها للإجراءات المتعلقة بالألغام، دوراً قيادياً في تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في محافظة الحديدة، وأنشأت آلية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام تتألف من المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام، والبرنامج الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وشركاء آخرين على أرض الواقع. وتهدف هذه الآلية إلى توفير دراية تقنية محددة الأهداف للمركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام وأصحاب المصلحة وإلى وضع وتنفيذ خطة استراتيجية متجانسة لدعم أنشطة المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام، بما في ذلك في تعزيز التقاسم السريع للمعلومات المتعلقة بالحوادث الناجمة عن الألغام، وتحديد ومسح المناطق الملوثة بالألغام، وتعزيز التثقيف والتوعية بالألغام، مع التركيز على النساء والأطفال، ودعم الإيصال الآمن للمساعدة الإنسانية. ومنذ نيسان/أبريل 2022، اضطلعت البعثة بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي والمركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام بعمليات مسح للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في خمس مناطق يشتبه في أنها شديدة الخطورة، ويجري إعداد خطة لوضع تدابير فورية لوسم حقول الألغام التي جرى تحديدها وتكثيف التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة. وبالتوازي مع ذلك، تواصلت البعثة الاضطلاع بالدعوة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال اتصالاتها مع جهات رفيعة المستوى وحسابتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

ولتعزيز العمل على الصعيد المحلي مع المرأة، انتهت البعثة من وضع قائمة شاملة بأسماء الناشطات والمنظمات الأهلية على كلا جانبي خط المواجهة، بهدف زيادة مشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاق ومبادرات السلام التي توضع بقيادة محلية.

وما برحت البعثة تدعم مشروع الأمم المتحدة لمعالجة الحالة المتدهورة لسفينة التخزين والتفريغ العائمة صافر، الراسية قبالة ساحل الحديدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمت البعثة في جملة مساعدات دعماً لتيسير الأنشطة التي يقوم بها فريق مشروع الأمم المتحدة من خلال نظام البعثة للاتصال مع الجهات

الفاعلة المحلية، كما قدمت دعماً لوجستياً ومعلوماتياً لفريق المشروع خلال زيارته الأولى إلى الحديدة في شباط/فبراير 2022. ومنذ ذلك الحين، تواصل البعثة وفريق مشروع صافر إجراء المناقشات، لبحث إمكانية تقديم البعثة دعماً إضافياً للعمليات المقبلة.

### العمليات خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

في حين واصلت البعثة العمل في إطار بروتوكولات صارمة بشأن جائحة كوفيد-19، تمشياً مع توجيهات فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمة الصحة العالمية، فإن تأثير الجائحة على عمليات البعثة خف بدرجة ملموسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد انخفاض كبير في القدرة التشغيلية في ذروة الجائحة في عام 2020 وفي النصف الأول من عام 2021، زادت البعثة من حضورها، مع التركيز بوجه خاص على زيادة عدد المراقبين لتمكينها من توسيع نطاق دورياتها. إضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تعميم الدروس المستفادة لضمان أن تدمج في عملياتها أفضل الممارسات لتخفيف حدة المخاطر.

وجرى تطعيم أكثر من 95 في المائة من موظفي البعثة (الدوليين والوطنيين على حد سواء) ضد كوفيد-19 بعد بدء تعميم اللقاح. إلى جانب ذلك، اتخذت تدابير لضمان إمكانية حصول أسر المواطنين والمتقاعدين على اللقاح. ونتيجة لتلك الجهود، يمكن للبعثة أن تضطلع بعملياتها بمخاطر أقل بكثير على الموظفين والسكان المحليين على حد سواء.

### ملاحظات

وقعت ثلاثة تحولات جذرية تبدل على إثرها المشهد العسكري والسياسي في منطقة عمليات البعثة. وكان التحول الأول هو انسحاب القوات المشتركة من مدينة الحديدة وأجزاء كبيرة من محافظة الحديدة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. والثاني هو انتقال السلطة من الرئيس السابق، عبد ربه منصور هادي منصور، ونائب رئيس المين، وإنشاء مجلس القيادة الرئاسي، الذي يضم في عضويته أكثر قائدتين نفوذاً في الساحل الغربي. والثالث هو تنفيذ الهدنة التي تستغرق مدتها شهرين والتي توسطت فيها الأمم المتحدة، والتي بدأت في 2 نيسان/أبريل 2022 ثم مددت لفترة شهرين إضافيين في 2 حزيران/يونيه، وما يتصل بذلك من جهود للعمل على إدامة وقف إطلاق النار. وتوفر تلك التحولات فرصاً جديدة للحد من العنف وتعزيز الاستقرار وبناء الثقة في الساحل الغربي لدعم جهود المبعوث الخاص الرامية إلى تحقيق حل سياسي شامل وجامع في كافة أرجاء اليمن. وترد فيما يلي أهم الأولويات.

يظل دعم جهود الطرفين للحفاظ على الطابع المدني لموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى أولوية حاسمة للبعثة. فمنذ حزيران/يونيه 2021، دخل أكثر من 70 في المائة من المساعدات الإنسانية لليمن عبر موانئ الحديدة، مما وفر الدعم الغذائي والتغذوي لأكثر من 13 مليون رجل وامرأة وطفل في اليمن. وفي الفترة نفسها، كان ميناء الحديدة والصليف منفذين لدخول 745 983 طناً من السلع الأساسية المنقذة للحياة وأكثر من 4,8 ملايين طن من البضائع التجارية، بما في ذلك 3,8 ملايين طن من المواد الغذائية، و 0,8 مليون طن من الوقود، و 211 طناً من المعدات الطبية واللوازم الطبية. وفي حين يتحتم أن تظل الموانئ محمية من العمل العسكري، بينت الأحداث التي وقعت في الربع الأول من عام 2022 أنها لا تزال هشة. ويظل استمرار وجود البعثة في مدينة الحديدة ورصدها المكثف للموانئ أمراً لا غنى عنه للحفاظ على شريان الحياة الذي تمثله هذه الموانئ. وعقب التوصل إلى اتفاق مع الحوثيين، كثفت البعثة تدريجياً رصدها للموانئ

وستواصل العمل على جميع المستويات للنهوض بذلك الهدف والوفاء في نهاية المطاف بولايتها الشاملة، عن طريق رصد الموانئ يوميا ودونما إعلان وفي جميع المنشآت.

ويظل تعديل حضور البعثة بحيث تتمكن من الاستجابة بفعالية للحالة المتغيرة في الحديدة وضمان إمكانية وصول كلا الطرفين على قدم المساواة أولوية أكثر حسما من أي وقت مضى في السياق الراهن، لا سيما بالنظر إلى أن قوات الحكومة أصبحت توجد الآن على بعد أكثر من 100 كيلومتر جنوب مدينة الحديدة.

وسيكون وجوداً للبعثة جنوب خط المواجهة أمراً أساسياً لتمكينها من تقديم دعم فعال ومحايد لمساعدة كلا الطرفين في تنفيذ اتفاق الحديدة تنفيذا كاملاً. وسيتيح الوجود المتفق عليه للبعثة في المخاء بوابة تمر منها إلى المديرية الجنوبية للحديدة. وقد قامت البعثة بنشر القدرات اللازمة ووضع اللوجستيات المطلوبة في هذا الصدد.

واستفادت البعثة من نظامها الراسخ والناضج للاتصال مع الهيكل الهرمي للحوثيين من أجل النهوض بأهداف حاسمة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالألغام، واستخدامه عند اللزوم كقناة لدعم الشركاء والتدخلات الإنسانية على أرض الواقع. والوجود الدائم الجديد للبعثة في الجنوب أمر حيوي لتعزيز تلك الجهود عبر كلا الجانبين وتعزيز علاقات البعثة مع الحكومة وأصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً في الساحل الغربي. وبناء على تلك الجهود، ستكون إعادة مواءمة عملية الاتصال بين الطرفين، التي ستيسرها أفرقة البعثة في شمال محافظة الحديدة وجنوبها، أمراً لا غنى عنه للنهوض بالأهداف في الأجواء الراهنة، بما في ذلك تخفيف حدة التوترات، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وبناء الثقة، وتقديم الدعم لوصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق. وستكون لإعادة مواءمة عملية الاتصال أيضاً أهمية حيوية إذا ما استمرت الهدنة الحالية في التطور لتصبح وقفاً أكثر استدامة لإطلاق النار.

وعقب انسحاب القوات المشتركة، أصبحت الحوادث الناجمة عن الألغام التي يصاب أو يقتل فيها مدنيون، بمن فيهم الأطفال والنساء، حدثاً يتكرر كل أسبوع تقريباً بسبب زيادة وصول السكان إلى المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة العسكرية سابقاً، حيث لا تزال المناطق الملوثة بالألغام غير موسومة. وفي 5 نيسان/أبريل 2022، أنشأت البعثة آلية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، وسعت البعثة إلى تنسيق الجهود المتصلة بتوفير الدراية وعمليات مسح الألغام والتنوعية بالألغام. وقد ساعدت تلك المبادرات على الحد من خطر الوفاة أو الإصابة بين أضعف الفئات السكانية في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون. وستكون للجهود الجماعية الرامية إلى البناء على تلك المبادرات، بما في ذلك الدعم المقدم للجهود المبذولة في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، أهمية قصوى لحماية السكان المحليين، وخاصة أكثر السكان ضعفاً، ويمكن أن تكون بمثابة نموذج للنهوض بالإجراءات المتعلقة بالألغام على جبهات أخرى. ويتيح تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام فرصة للبعثة لتوفير حماية أكبر للسكان المدنيين وسيظل جزءاً حاسماً من تنفيذ الولاية في المستقبل.

وستظل قدرة البعثة على إنجاز المهام المنوطة بها وتقديم دعمها في نهاية المطاف للتنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار تتوقف على حرية التنقل التي يتيحها لها الطرفان كلاهما. وما برحت محدودية حرية التنقل تشكل للبعثة منذ إنشائها أكبر التحديات التي تعترض قدرتها على العمل بفعالية. وقد أحرز بعض التقدم في هذا الصدد مؤخراً، مما أتاح للبعثة أن يكون لها وجود أكثر انتظاماً في الموانئ والأماكن الواقعة



جنوب المدينة. غير أنه يظل من الأمور الأساسية للبعثة مواصلة إحراز التقدم على هذا الصعيد. وبناء على ذلك، ستواصل البعثة جهودها في مجال الدعوة على كافة المستويات للمضي قدماً في هذا المسألة، وستظل تعول على الدعم الجماعي المقدم من مجلس الأمن للنهوض بهذا الهدف.

ولا يزال النزاع في اليمن يسلط الضوء على الضعف الكبير للنساء؛ فهنّ من يتحمل العبء الأكبر لهذا النزاع، لا سيما في الأسر المعيشية في المجتمعات المحلية التي ما برحت تعاني من انهيار كامل لشبكات التماسك الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي الخاصة بها. وإدراكاً للتأثير غير المتناسب للنزاع على النساء في الحديدة وفي جميع أنحاء اليمن والدور الكبير الذي تضطلع به المرأة بوصفها عنصر تغيير وناشطة من أجل تحقيق المصالحة على المستوى المحلي، ستواصل البعثة استكشاف القنوات التي يمكن من خلالها تعزيز مشاركة المرأة على الصعيد المحلي على جانبي خط المواجهة المتغير.

وفي ضوء النزاع المدمر في اليمن، الذي دخل الآن عامه الثامن، شكلت الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة، والتي تم تمديدتها لمدة شهرين إضافيين اعتباراً من 2 حزيران/يونيه 2022، والخطوات المتخذة لزيادة استدامة وقف إطلاق النار، بارقة أمل في حلول نهاية لمعاناة الشعب اليمني ومحنته. وفي حين تظل الحالة هشة للغاية، فإنه لا غنى عن بقاء البعثة، بالتعاون الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مهيأة ومستعدة للاستفادة من نقاط التدخل والفرص السانحة لبناء الثقة على الصعيد المحلي التي يمكن أن تساعد على تعزيز جهود السلام الأوسع نطاقاً.

وأخيراً، سيؤدي هدفا البعثة المتمثلان في إعادة مواءمة حضورها وإعادة إنشاء عملية اتصال بين الطرفين، بمشاركة الجانبين كليهما، إلى مساعدتهما على الاستفادة من هذه الفرص وتشجيع مشاركة الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك النساء والشباب. والغاية النهائية هي بناء الثقة والاستقرار، مما يفضي إلى تهيئة بيئة مواتية لعودة النازحين، والمضي قدماً بالإجراءات التعاونية المتعلقة بالألغام، وفتح الطرق، وإيصال المعونة بأمان.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش